بيان رقم – ٣٦ –

((إلى من يهمّه الأمر))

بسمه تعالى:

أشرنا في مناسبات عديدة أنّه ربما يكون حكم الفرد (الدكتاتورية) أهون الشرّيْن بل أهون الشرور للمجتمع، ومن المؤسف المبكي أنَّ الحال المأساوي الدموي الذي يمرّ به العراق وشعبه المغلوب على أمره لا يناسبه في هذه الظروف وهذه المرحلة إلّا ما يسمى بالحكم الفردي (الدكتاتوري) ونتمنّى ونرجو بل نسأل الله تعالى ونتوسل إليه أن يكون الشخص الحاكم من الوطنيين المخلصين العادلين المُنْصفين، نقول ذلك لأنَّ المؤسسات والتكتُّلات التي شُكّلت وتأسَّست باسم الديمقراطية وحكم الشعب صارت معرقِلة لعمل الحكومة بل أصبحت هذه المؤسَّسات والتكتُّلات ومنابرها معرقِلة ومهدِّمة لكلِّ خطوة وعمل فيه خير وصلاح للأمَّة، فالأنسب والأفضل بل المتعيِّن إيقاف عمل مثل هذه المؤسَّسات إلى حين توفّر الظروف الموضوعية المناسبة الصحيحة الصالحة، وعليه فلا يوجد اعتراض على ما يُسمَّى بحكومة إنقاذ وطني أو حكومة انتقالية أو انقلاب عسكري ما دام يصبّ في مصلحة العراق وشعبه ويوقف أو يحجِّم ويقلِّل من سفك الدماء وزهق الأرواح البريئة، فالواجب إيقاف هذا النزف والزهق للدماء والأرواح بغضِّ النظر عن المُسمَّى، قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ((لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويُجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح به برّ، ويُستراح من فاجر)) نهج البلاغة/ج١/خطبة٤٠.

قلنا ونكرر إنَّ المهمّ بل الواجب الأهمّ هو إيقاف نزيف الدم وزهق الأرواح ودفع ومنع كلّ الأسباب والعوامل والمقدِّمات المؤدِّية إلى هذه المَفسدة الكبيرة والقُبح الفاحش، ولا فرق في ذلك سواء كان الحاكم سنيًا أم شيعيًا، عربيًا أم كرديًا، وسواء كان الحاكم غير معروف وغير مشترِك فيما يسمَّى بالعملية السياسية (وهو الأفضل والأنسَب) أم كان مشتركًا في العملية السياسية وتوفّرت فيه الشروط الوطنية والأخلاقية والشرعية، فمثلاً: ليكن المالكي أو الزوبعي أو الطالباني أو غيرهم، أحدهم بمفرده أو مع آخر أو آخرين، على نحو المجلس الرئاسي أو المجلس الحاكم أو أيّ عنوان آخر، المهم تحقيق الغرض والهدف الوطني والأخلاقي والشرعي والتاريخي.

والله تعالى الموفق والمسدّد والمعين والناصر.

الحسني

٦ شوال ١٤٢٧هـ

٢٩ / ١٠ / ٢٠٠٦م